اللغة العربية بالإنترنيت: هل العربية لغة تكنولوجيا؟

يحيى اليحياوي

جامعة محمد الخامس، الرباط،

المغرب

مقدمة: ملاحظات للاستهلال

ثمة ثلاث ملاحظات تمهيدية كبرى تبدو لنا أساسية إذا لم تكن مباشرة في تناول هذا الموضوع، فبالتأكيد مساعدة في فهم السياق العام المفضي للمعنى:

+ الأولى ومفادها أن العالم يعيش منذ مدة ليست بالبعيدة تحت وطأة وعلى إيقاع ظاهرة جديدة/متجددة اصطلح البعض على تسميتها بالعولمة وأطلق عليها البعض الآخر الكوكبية فيما أسماها فريق ثالث بالكونية([1]).

والواقع أنه بصرف النظر عن تباين التعابير الموظفة لوصف الظاهرة أو تحديد طبيعتها ومجال اشتغالها، فإن هناك توافقا ضمنيا فيما بينها مجتمعة على اعتبار أن الظاهرة إنما تشكلت في أعقاب تقويض المنظومة الاشتراكية بالشرق وتقدم إرهاصات "الفكر الليبيرالي الجديد" وانتصار " ديموقراطية السوق" على ما سواها من أشكال التعبير الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.

لا يبدو إذن أن الاختلاف يطاول حقيقة وجود الظاهرة وتكرسها التدريجي بأرض الواقع، بقدر ما يطاول (بالخطاب أساسا) طبيعتها وجوهرها وخلفياتها وبالممارسة آثارها وانعكاساتها وتداعياتها على الأفراد والجماعات، على الدول والشعوب، على الاقتصادات والمجتمعات([2]).

+ الملاحظة الثانية وتكمن في الطفرة التكنولوجية الكبرى التي لم ولا يقتصر مداها على التكنولوجيا الحيوية أوالهندسة الوراثية أوالبيوتكنولوجيا أوتكنولوجيا صناعة الدواء أوتكنولوجيا الفضاء أوتكنولوجيا اللايزر أوغيرها، بل امتد المدى إياه إلى تكنولوجيا الألكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال التي ترتبت عن "الثورة الرقمية" والتي وحدت لغة التخاطب والتواصل بين روافد وقطاعات كانت إلى حين عهد قريب "مستقلة"، مهنها متنافرة وفاعلوها متنافسون بالسوق على أساس من هذه الخلفية أو تلك([3]).

ولئن تمظهرت " تكنولوجيا الصدارة" هاته (في حياتنا العملية) من خلال امتلاء الفضاء الخارجي بالأقمار الصناعية والسواتل واستبطان الأرض لآلاف كوابل الألياف البصرية الباثة للصوت والمعطى والصورة وتوفر ملايين بنوك وقواعد المعلومات وعشرات الآلاف من الفضائيات، فإنها (أي الطفرة التكنولوجية) تضمر في بنيتها ووتيرة التطور الذي تخضع له تحولين بنيويين غير مسبوقين:

° - فهي تشي بانتقال الاقتصادات والمجتمعات من وضعية تاريخية كانت الموارد الأولية والعضلات البشرية والتنظيم العمودي هي السائدة والقائمة و"المحددة" لجهة التنمية والتطور، إلى وضعية أضحت المعلومات والمعارف والكفاءات والتنظيمات الأفقية المرنة هي القاعدة فيما باقي الروافد الإنتاجية الأخرى هي الاستثناء: بمعنى أنها أضحت هي المتبوعة والوضعية الأولى هي التابعة.

° - وهي أفرزت تنظيمات اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة على غرار تنظيمات متقادمة لم تعد تواكب "عصر المعلومات الجديد" (ولا تتفاعل معه) عبر عنها مانويل كاسطيلس ب"المجتمع الشبكي"(٤) فيما عبر عنها أخرون ب"مجتمعات المعرفة" أو ب" مجتمعات الذكاء العالي"(٥) أو بما سواها من تعبيرات.

نحن هنا إذن إنما بإزاء "حالة انتقالية" ستتحدد حتما بموجبها وبمحصلتها طبيعة مجتمعات جديدة تقادمت بصلبها تدريجيا وتاريخيا أنماط ونظم إنتاج كانت مبنية على الفلاحة، على الصناعة، على النموذج الاستهلاكي الأوسع وعلى ما سواها من تنظيمات.

+ أما الملاحظة الثالثة فتكمن في التراجع المستمر للحمولة المعرفية والتفسيرية التي لازمت العديد من المفاهيم التأسيسية الكبرى والتي بنت لنظريات وأطروحات كانت إلى حدود ثمانينات القرن الماضي مؤثثة وناظمة للفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي:

° - فمفهوم رأس المال لم يعد له نفس القدرة التفسيرية التي ميزته لعقود طويلة خلت، إذ لم يعد التراكم محكوما بضخامة المصانع أو بسعة المناجم أوبما تكتنزه الأرض من مصادر خيرات، بل غدا الرأسمال الثاوي خلفه (خلف التراكم أعني)" فاعلا متجولا" يتنقل بملايير الدولارات من هذه الجهة من العالم إلى تلك بحثا عن سبل في الاستثمار جديدة أو جريا وراء الربح المضمون أو احترازا من مخاطر تقلبات الأسواق المالية والبورصات(٦).

° - ومفهوم العمل بدوره لم يعد محكوما بالتواجد واقعيا بالمكان، بل وفرت له تكنولوجيا وشبكات المعلومات والاتصالات سبل العمل عن بعد (وبالمنازل أيضا) دونما حاجة من لدنه للتنقل أو الخضوع لمنظومة تنظيم هرمية يحكمها منطق الرئيس والمرؤوس أو إكراهات هذه السياسة الاقتصادية أو تلك.

° - ومفهوم الدولة الوطنية، كما مفهوم السيادة السياسية والحدود القومية والعملة الوطنية كما مفهوم الجمارك كما غيرها، لم تعد لها القيمة الرمزية التي كانت ملازمة لها منذ البدء، بل غدت مجتمعة جزءا من مجال جغرافي واسع أو فضاء اقتصادي وسياسي موسع تتنقل السلع والخدمات والرساميل والبشر بداخله دونما عوائق أو حواجز أو إكراهات تنظيمية ... وهكذا(٧).

هناك إذن بالمحصلة تحول جوهري في مضامين وطبيعة وفضاء اشتغال العديد من المفاهيم والبراديغمات الكبرى التي كانت، إلى حين عهد قريب، في مأمن عن كل تشكيك أو مزايدة أو طعن يذكر.

وإذا بات من الثابت اليوم أن جل الاقتصاديات (أو على الأقل المتقدم منها) إنما تتجه باضطراد بجهة بناء وتكريس " مجتمعات معرفية" تكون ناصيتها وركيزتها البحث العلمي والإبداع التكنولوجي، فهي من هنا إنما تتجه بجهة تكريس توزيع عالمي جديد للمعرفة ستتأسس أضلاعه الكبرى بين منظومات اقتصادية تجر المعلومات والمعرفة والعمل الشبكي والتكنولوجيا بشتى أنواعها وأطيافها وتيرة نموها وتطورها وبين منظومات أرادت (أو أريد لها في

ظل نمط التوزيع الجديد) أن تبقى مراهنة على استخراج وتصدير المواد الأولية وكثافة اليد العاملة والتنظيم الهرمي في العمل والإنتاج(٨).

ولما كانت "التنمية الجديدة" (المنبنية على المعلومات والمعارف، على التكنولوجيا والشبكات، على البحث والتطوير) لما كانت متكاملة الأبعاد، منظومية الطبيعة، متشابكة العناصر، فإنها لا تطاول الاقتصاد أو المجتمع أو الفكر أو السياسة أو ما سواها (كل على حدة)، بل وأيضا منظومات القيم والهويات والتمثلات والسلوكات وقبل كل هذا وذاك منظومة اللغة كونها الناظم الرمزي لكل هذه المستويات مجتمعة أو بمفردها، المعبر عنها والفاسح لها في سبل الفعل والتفاعل(٩).

لن يفلت الوطن العربي (دولا وشعوبا، أفرادا وجماعات، نظما وحكومات) من تداعيات "التنمية الجديدة" تلك ولا من تجليات منظوماتها المتشكلة، إذ هو اليوم (ولربما أكثر فيما سيقتبل من أيام) على محك حقيقي من التوزيع العالمي الجديد للعمل، من إعادة هيكلية تراتبية الدول في أعقابه وأيضا من التداعيات المترتبة عن ذلك على هويته وثقافته ولغته.

وعلى هذا الأساس، فإن تحديات " تكنولوجيا المعرفة" (الضامة لمختلف تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال) لا تسائل الثقافة العربية (واللغة رافد هذه الأخيرة الأساس) لا تسائلها فقط من زاوية البعد التنموي الحمالة له ماديا، الثاوية خلف عناصره الكبرى (اقتصادا وسياسة وفكرا)، بل وكذلك على مستوى اتصالها وتواصلها مع "الشبكات المعرفية" الكبرى التي تعتبر شبكة الإنترنيت رمزها ... الحامل للوائها بامتياز.

بالتالي، فالتساؤل في اللغة العربية بجهة علاقتها بالتكنولوجيا تلك والشبكات هاته لا تذكيه غريزة البحث المجردة (البحث من أجل البحث يقول البعض)، ولكن أساسا وبالتحديد التطلع إلى تلمس السبل لجعل العربية لغة بحث علمي وإبداع تكنولوجي تفعل في عصر المعلومات وتتفاعل معه، تنتج

المعارف والرموز والقيم المعرفية المضافة ولا يقتصر أهلها على إعادة إنتاج واستهلاك ما تتيحه لهم تيارات العولمة([10]).

١ - اللغة العربية وتحديات السياق: العولمة والمعرفة والتكنولوجيا

بغض الطرف عن اللبس الذي يطاول ظاهرة ومصطلح العولمة (طبيعتها، أدواتها وميكانيزمات اشتغالها) وبصرف النظر عن تباين الرؤى والمواقف من الظاهرة (جديدة/قديمة، شاملة/جزئية...الخ)، فإن الثابت حقا أنها تثوي خلف تحديات كبرى ليس فقط بجانب طبيعة التنمية التي تنشدها أو بجهة الروافد التكنولوجية التي تتكئ عليها زمنا وبالمكان، ولكن أيضا بجانب تحديات التنمية الذاتية الذي يحيل بشكل من الأشكال على المسألة الثقافية وعلى اللغة عبرها أو من خلالها([11]).

١ -١ - الاقتصاد المعرفي أو في تحديات "التنمية الجديدة"

ليس ثمة من شك كبير (على الأقل منذ ثمانينات القرن الماضي) أن الاقتصادات المتقدمة إنما تعيش مرحلة انتقال تدريجية من هياكل إنتاج مرتكزة على بنى الصناعة والفلاحة والخدمات التقليدية إلى هياكل وبنى إنتاج جديدة مرتكزة بقوة على طرائق إنتاج وتخزين واستغلال وتداول واستهلاك المعلومات والمعطيات، البيانات والمعارف وما سواها.

بالتالي، فلم تعد النظرية الاقتصادية رهينة ما ساد ويسود من نظريات، بل تحولت (بحثا ميدانيا وتنظيرا منمذجا) إلى مقاربة طبيعة الاقتصاد المتشكل وطبيعة الفاعلين من بين ظهرانيه... فانتشرت نتيجة ذلك عبارات "المجتمع الشبكي" و"الاقتصاد الافتراضي" و"الاقتصاد اللامادي" و"اقتصاد عصر المعلومات" و"الاقتصاد الجديد" و"اقتصاد الرموز" وغيرها تماما كما انتشرت مصطلحات "الثقافة الافتراضية" و"الثقافة السايبيرية" و" ثقافة الآنية والسرعة" وهكذا([12]).

والواقـع أن السـر في ذلـك إنمـا متـأت مـن أن المعلومـات كمـا المعـارف (والشـبكات والبنـى التحتيـة الحاملـة لهـا) لم تعـد مجـرد مـدخل عـادي مـن المداخل التقليدية المساهمة في إنتاج الثروة، بـل غـدت المحـرك الأسـاس لـذات الإنتاج أحجاما كما على مستوى التنظيم المؤسساتي (من مرونة وتكـوين عالي الدقة وتنافسية بالنجاعة وقس على ذلك).

يقول محمد مراريتي بهذه الصدد: إن " توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات جعل من تكنولوجيا المعلومات أداة هائلة في وضع المعرفة في متناول العالم خاصة وأن شبكات المعلومات مثل الإنترنيت وغيرها تجعل المسافات قصيرة والزمن مختصرا والتكلفة بسيطة والتداول سهلا.

إن هذا الترميز للمعرفة وتخزينها رقميا انطلاقا من توافرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وصوت وأفلام ورسومات، إضافة لتسهيل نقلها عبر الشبكات الرقمية العالمية، يجعلها أداة للتنمية الاقتصادية والثقافية والأمنية ذات دور فعال للغاية. وهذا ما يقربنا من مجتمع المعلومات الذي يولد وينقل ويستعمل المعرفة لخدمته في المجالات كلها. إن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات رقمية يجعلها تتحول إلى سلعة تزداد أنواعها يوما بيوم ويزداد دورها في الاقتصاد العالمي الذي يتحول إلى اقتصاد المعرفة"(١٣).

وعلى هذا الأساس، فإن نجاعة الاقتصادات الوطنية وتنافسية شركاتها ومقاولاتها إنما باتت تقاس بقدرتها على جمع المعلومات والبيانات وترتيبها وتخزينها وإعادة إنتاجها وتداولها من بين ظهرانيها كما لدى حلفائها بغرض الرفع من سبل الإنتاجية وتوليد سلع وخدمات جديدة (خاصيتها الأساس أن العنصر المادي بها ضئيل قياسا إلى المكونات اللينة) تتحصل بها حصصا من السوق وترفع من خلالها مداخيلها وأرباحها وبالمحصلة وزنها بين مثيلاتها أو بالاقتصاد العالمي.

يقول فيفري: "إن المعلومة في المفهوم التقني هي عبارة عن تيارات للرموز الرقمية... لكنها تعطي مكانة مميزة للذكاء البشري في عملية الإنتاج وإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية... فالثورتان الفلاحية والصناعية المنظمتين بالأساس حول علاقة المادة بالطاقة كانا يختزلان الذكاء البشري في وظيفة تكيف خالصة مع التقنيات الجديدة والآلات الجديدة...هذه المرة أضحت حصة البرمجيات، وبالتالي المادة الرمادية، أكثر حسما من الحاسوب ذاته في مكونه المادي"(١٤).

لا يقتصر الأمر هنا عند تقدم "الجانب الرمادي" احتكاما إلى ما يعود للجانب المادي في السلعة أو الخدمة أو ما سواها، بل يتعداه ليطاول طبيعة العديد من الفاعلين الثاوين خلف ذلك وأيضا أشكال التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

يقول ميشيل كارتير بهذا الخصوص: "هناك انتقال من عالم إلى آخر عندما يتحول الزمن والمكان لدرجة تتحول معه الثقافة... ويبدو أنه بتعمق التحولات بداخل تاريخنا، فإن الزمن والمكان يبرزان ولكأنهما يضيقان...إن انفجار طرق الإعلام والاتصال السيارة هي إيذان بمرحلة حاسمة لعالم بلغ مفترقا تتداخل بصلبه المعطيات المجتمعاتية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية. فالدولة والسياسي والاقتصادي لم يعودوا يفعلون في نفس الزمن والمكان كما كان عليه الأمر من ذي قبل"(١٥).

وعلى هذا الأساس، فإذا لم يكن "البراديغم اللامادي" قد أفرز، بالمراحل الحالية بحكم عدم استقرار المكونات النهائية للنظام التكنولوجي المتشكل، فإنه قد استطاع أن يفرز المكونات الأساس لما ستؤول إليه التكنولوجيا واشكال التنظيم المترتبة عنها شكلا وعلى مستوى المضمون:

+ "علوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال تتطور بطريقة تراكمية.

+ قانون مور...حيث الانخفاضات المتتالية لأثمان الرقائق الصغيرة تجعلها قابلة لمختلف التطبيقات.

التزايد الكبير في أحجام وتيارات المعطيات.

+ تزايد فضاءات التطبيق في مسلسلات الإنتاج من قبيل العقلانية المتزايدة للمسلسلات والتيارات في المكتبة، في المتعدد الأقطاب، في أنشطة التصميم والتحليل، في علوم التحويل، في السلع الاستهلاكية الجديدة (هاتف نقال، كاميرا رقمية...الخ).

+ مسلسلات جديدة للتراكم (وتحديدا القيمة المعطاة للاستثمارات اللامادية وللإنتاج المشترك).

+ أنشطة جديدة وتخصصات ذات طبيعة معلوماتية.

+ متطلبات جديدة (تفاعلية) في ميدان الكفاءات.

+ متطلبات جديدة في ميدان التكوين.

+ أشكال جديدة لإنتاج المعارف.

+ تكنولوجيا جديدة لإنتاج المعرفة (أنظمة الخبرة، ذكاء اصطناعي).

+ أنماط جديدة للاستهلاك (خصوصية أو ما يسمى العلاقة بالخدمة).

+ متطلبات جديدة وأشكال تنظيم مبتكرة (مشاريع، شبكات...الخ).

+ قواعد جديدة (الملكية الفكرية، المجازفة).

+ مؤسسات جديدة (أنظمة الإبداع).

+ أشكال جديدة للتمويل (سيما الرأسمال المجازف)"(١٦).

قد يبدو مما سبق أننا بإزاء قطيعة إبستمولوجية من نوع ما على اعتبار انبعاث براديغم جديد يلغي ويقوض ما سواه من براديغمات. وهو طرح من الوارد التحاجج بشأنه. لكن الحاصل حقا أن ما حملته تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال من مستجدات إنما هو امتداد لها في التراكم التقني (بالحجم كما بالنوعية) والذي بدأ إذا لم يكن منذ اكتشاف الهاتف فعلى

الأقل منذ خمسينات القرن الماضي (وحواسيبها الضخمة) وبلغ مستويات من التصغير لا تزال تفرز الجدد بانتظام... وهو أمر يصدق على الاتصالات اللاسلكية كما على المعلوماتية كما على البث التلفزيوني الحالي بالقياس إلى تلفزيون الأبيض والأسود أو ما سوى ذلك([١٧]).

١ -٢ - إشكالية نقل التكنولوجيا: التقنية والتكنولوجيا، الموطنة والتملك

كلما استجد مستجد تكنولوجي ما بالدول المتقدمة الكبرى إلا وسارعت دول العالم الثالث (والوطن العربي ضمنها) لاقتنائه بهذا الشكل أو ذاك (في صيغة التسليم بالمفتاح في غالب الأمر أو بصيغ أخرى مضمرة ومعقدة ومتعذرة التفكيك).

لم تخرج تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال عن هذا السبيل كثيرا إذ تم استيراد العديد من مخرجات هذه التكنولوجيا منذ استقلالات هذه الدول وتكون البعد القطري من بين ظهرانيها في النصف الثاني من القرن الماضي وإلى حدود بداية القرن الحادي والعشرين.

وقد برر الخطاب الرائج في حينها (كما اليوم سواء بسواء) ذلك بالارتكاز على " مسلمتين":

+ الأولى (والمنطلقة من الوعي بالبون الشاسع بين دول الشمال ودول الجنوب) وترتكز على أطروحة "استحالة البدء من الصفر". ومفاد هذه المسلمة أنه مادامت التكنولوجيا متوفرة وسوقها ممكن البلوغ والحاجة إليها قائمة ملحة، فإنه من العقلاني اقتناؤها والاستفادة منها مادام "الواقع الجديد" (واقع دول خرجت لتوها من عقود من الاستعمار والحماية) ينذر باستحالة تصميمها ذاتيا أو تصنيعها محليا... وقد أخذت لها، بكل الأحوال، بدول المنشأ عقودا من التجربة والتراكم والاختمار([١٨]).

+ أما المسلمة الثانية فتنطلق من أطروحة "الملك الكوني المشترك" لتنفذ إلى اعتماد سلوك النقل التكنولوجي أو لتؤطر تبرير السياسات المحلية المنبنية عليه شكلا وبالجوهر.

ومفاد هذه الأطروحة أنه مادامت التكنولوجيا هي بالأساس تراكم إنساني أسهمت فيه كل الحضارات السابقة (بما فيها الحضارة العربية/الإسلامية) فإنها، بمحصلتها اليوم، لا تخرج عن كونها ملكا للإنسانية من حق كل أبناء هذه الأخيرة الاستفادة من مزاياها وتوظيفها لتعظيم ذات المزايا أو لبلوغ مصادر التنمية والتقدم المتاحة(١٩).

وهما طرحان لا يخلوان بالجملة من صواب، إذ تصور البدء من الصفر (من البحث العلمي المعقد حتى مرحلة التصنيع المكلفة) هو تصور غير عقلاني، مجانب للصيرورة التاريخية ومستحيل الإدراك فضلا عن كل هذا وذاك.

كما أن استجلاب تكنولوجيا أسهمت كل الحضارات، بنصيب أو بآخر في استنباتها، هو أمر مسوغ بكل المقاييس إذ المستجدات التكنولوجية المعاصرة ما هي بوجه من الوجوه إلا تطوير لمستجدات سابقة لها صممت هنا وهناك ومن "اللاأخلاقي" احتكارها أو إقصاء أحد من فوائدها ومزاياها.

لكن ذات " النقل" (والتصور أيضا) إنما يبدو لنا، على الرغم من كل ذلك، مبتورا ومنقوصا وفي العديد من الحالات مصدر تشويش كبير:

+ فهو نقل مبتور لأن التكنولوجيا (كل التكنولوجيات) إنما هي إفراز لمحيط عام، لثقافة، لمنظومة قيم وللغة. وهي مصممة بالتالي وفق ذلك وعلى خلفية من مستوى معين من النمو والحضارة قائمين، يتفاعلان مع ذات التكنولوجيا في إطار دورة إنتاجية مستمرة ومتكاملة.

كيف القول إذن بنقل التكنولوجيا إياها إلى فضاء متخلف قد لا تجد التكنولوجيا "المنقولة" إليه المحيط الكفيل بإعادة استنباتها أو موطنتها أو تعظيم الفائدة من توظيفها؟

الحاصل إذن أن التكنولوجيا، إن هي غرست ببيئة بها منظومة قيم مختلفة (متكلسة أو عصية على التحول أو ما سوى ذلك)، فإنها ستبقى على هامشها ولا تستطيع الاندماج أو الانصهار بالمنظومة القائمة أو الفعل فيها والتفاعل معها(٢٠).

+ وهو نقل منقوص، من ناحية ثانية، لأن ما يتم نقله في الغالب الأعم إنما التقنيات والأجهزة والأعتدة في حين أن المعارف تبقى بدول المنشأ ملكا فكريا أو صناعيا للمكتشف، للمصمم أو للمصنع...حتى إذا ما أصاب "العتاد المنقول" عطب ما استقدم لإصلاحه خبراء الشركة صاحبة العتاد إياه... وهو ما يستتبعه إهدار للإمكانات وتقويض لسبل الاستفادة من "التكنولوجيا المنقولة".

+ ثم هو، من ناحية ثالثة، نقل قد يترتب عنه تشويه للبنية القائمة أو للتنظيمات السائدة، إذ لا يمكن المراهنة على التقنيات المعلوماتية مثلا لتكريس مبدأ المرونة الإدارية إذا لم تكن المساطر ميسرة والعلاقات أفقية...وهكذا.

لهذا الاعتبار (ولغيره دون شك) فالذي أفرزه ذات "النقل" عموما إنما واقع اختلال حقيقي وواقع تبعية تكنولوجية مستمرة لا تزال معظم دول العالم الثالث (والوطن العربي) يئن تحت وطأتها وإكراهاتها.

١ -٣ - إشكالية التبعية التكنولوجية أو في التكنولوجيا ك"قوة جديدة"

تبعية دول العالم الثالث (والوطن العربي فيما يخصنا هنا) ليست ملازمة لتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال أو حصرا عليها، بل هي مزمنة (وبكل التكنولوجيات "المستوردة") يمكن من خلالها قراءة تاريخ بناء المنشآت الصناعية والنفطية والتجهيزات العسكرية والطرق والموانئ والسدود وما سواها.

التبعية هنا قد لا تكون قصرا على جانب التمويل، لكنها بالتأكيد مرتبطة بالتصميم والإنشاء والمراقبة والصيانة وما سواها... وهي في معظمها من فعل

الخبراء الأجانب إما بعين المكان أو من خلال "التوجيه عن بعد" أي بالتعليمات من الخارج وعبر الشبكات.

خاصية التبعية بتكنولوجيا الصدارة (كما هو الحال مع تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال) إنما مصدرها الأساس كثافة المعرفة المتضمنة بهذه التكنولوجيا والمستوى شديد التعقد الذي يطبع برامجها ونظم التحكم فيها.

ولما كانت الدول الكبرى (وشركاتها المتعددة الجنسيات) هي المتحكمة في السوق بحثا علميا وإبداعا تكنولوجيا وتصميما هندسيا وتصنيعا، فإنها بالتأكيد ستفرض شروطها على الدول الراغبة في الاقتناء فتبقيها بالتالي في فلكها بهذا الشكل أو ذاك.

ما يزيد التبعية التكنولوجية بهذا المجال تعمقا ضعف البنى التحتية المستقبلة وهشاشتها وتدني القدرة لديها على موطنة هذه التكنولوجيا، على تبيئتها وعلى دمجها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي القائم أو المراد له أن يقوم([٢١]).

لا يقتصر الأمر على مسألة الموطنة والتبيئة، بل يتعداه بتحصيل الحاصل إلى التعذر البنيوي لذات التكنولوجيا على تملكها من لدن الأفراد كما من لدن الجماعات. وهو ما يجعلها منفصمة عن المنظومة الثقافية والقيمية التي من المفروض أن تفسح لها في المجال للسريان والتموطن.

ما يعضد ظاهرة التبعية (تبعية الوطن العربي حصرا) أن التكنولوجيا عموما وتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال أضحت مكمن رهانات كونية كبرى من المتعذر تفكيك عناصر الظاهرة إياها دون الوعي بها:

+ فهي مكمن رهان اقتصادي كبير بحكم ضخامة السوق العالمي المحيل عليها وقوة الشركات الفاعلة به بجهة البحث والتطوير كما بجهة الإبداع التكنولوجي كما بجهة التصنيع والمتاجرة (تتعدى أرقام معاملاتها المداخيل الإجمالية الخام للعديد من الدول).

+ وهـي مكمـن رهـان جيوسـتراتيجي علـى اعتبـار أن مـن يملـك المعلومـة والشبكات المنتجة والموزعة لها هو الذي يملك السلطة الحقيقية في علاقاته الاقتصادية كما في العلاقات العسكرية والدبلوماسية (كما هو حال نظام إيشلون الأمريكي مثلا الذي يحسب على العالم حركاته وسكناته)([٢٢]).

+ وهـي مكمـن رهـان اجتمـاعي وثقـافي وتربـوي بحكـم الروافـد المعرفيـة والتربوية التي تعد بها التطبيقات التكنولوجية على مستوى التربية والتكوين واللغة وما سواها.

التبعية التكنولوجية بالوطن العربي أضحت إذن منظومة كاملة ومتكاملة تطاول مرافق الاقتصاد والمجتمع والثقافة ولا يبدو لنا من فكاك قريب منها في ظل استمرار السياسات التكنولوجية السائدة من بين ظهراني هذا البلد العربي أو ذاك.

لماذا سقنا هذه التوطئة المطولة عن المعرفة والتكنولوجيا والتبعية والارتهان وما علاقتها مجتمعة بموضوع هذا البحث المتمحور حول اللغة؟

إننا سقناها هنا للتوكيد على حقيقة أننا ما دمنا لا ننتج التكنولوجيا بكل روافدها (أو على الأقل تلك الحمالة للرهانات الكبرى)، ولم ولا نستطع توليدها وتوفير البيئة لاستنباتها، وإذا كنا نكتفي باستجلاب ما استجد منها شبكات وبنى تحتية، وإذا كنا غير قادرين على موطنتها وتملك ناصية ما يستجلب منها...إذا كان كل ذلك غير ممكن، فإننا لا نستطيع، بتحصيل حاصل، توظيفها التوظيف الأمثل ولا دمجها في البنى الاقتصادية والاجتماعية القائمة أو تبيئتها بالذهنيات الثقافية لتغدو جزءا من المنظومة السائدة وعنصرا من عناصر النهضة والتقدم([٢٣]).

إن التكنولوجيا التي نتحدث فيها هنا هي تكنولوجيا معرفية بامتياز، وهي تكنولوجية محملة بالرموز ومتشبعة بمنظومات القيم الثاوية خلفها. ولما كان الأمر كذلك، فإن دمجها بالاقتصاد والمجتمع والثقافة من لدننا واندغامها

معهم من بين ظهرانينا لا يمكن أن يتم إلا إذا خضعت لعملية تطويع جوهرية من لدننا تكون نقطة البداية فيها تعريب برامجها ونظمها وطرائق اشتغالها وأشكال ارتباطها وعناصرها الضمنية اللين منها كما الصلب سواء بسواء.

وهو تطلع لا يزال يراوح مكانه في حالة شبكة الإنترنيت كما في حالات ما سواه من شبكات وتكنولوجيا.

٢ - اللغة العربية بالإنترنيت: إشكالية "مجتمع المعرفة العربي"

إذا كان الوطن العربي لا يستطيع توليد التكنولوجيا (تصميما وصياغة وتصنيعا) ولا المساهمة في تطويرها (بالجانب الرخو كما بالجانب المادي الخشن)، فإنه لن يستطيع بالتالي توظيفها التوظيف الأمثل. والسبب في ذلك لا يكمن فقط في تخلف الوطن العربي بجهة البحث العلمي والإبداع التكنولوجي ولا في تقاعسه في توظيف شبكات المعرفة (وفي مقدمتها الإنترنيت)، ولكن أيضا كونه لم يتجه بسياساته التكنولوجية واللغوية بجهة بناء وتكريس مجتمعات المعرفة بمضامينه ولغته هو لا بمضامين ولغات غيره.

٢ -١ - العربية بشبكة الإنترنيت

قد يبدو للوهلة الأولى أن اعتماد " معيار الإنترنيت" هو معيار غير كاف للتدليل على موقع ومكانة لغة يتحدثها ما يناهز ٣٠٠ مليون من سكان العالم، ينتجون بها ما يتيسر لهم من إنتاج ويتواصلون بها كتابة وصورة وصوتا ويعتبرونها، فضلا عن كل هذا وذاك، لغة كتابهم المنزل ورمز حضارتهم لقرون عديدة خلت.

قد يبدو المعيار إياه مقصرا بهذا الجانب، لكنه يشي بما لا يدع مجالا للشك بمكانة اللغة العربية ضمن ما سواها من لغات العالم على مستوى ارتباط الدول العربية بشبكة الإنترنيت من خلالها كما من خلال مقاييس أخرى لا تقل عن الارتباط دلالة ورمزية.

وعلى هذا الأساس، فإنه بالاحتكام إلى العديد من المقاييس المعتمدة بهذا المجال يبدو أن المنطقة العربية (دولها ولغتهم) هي أبعد ما تكون فاعلة أو متفاعلة مع الشبكة إياها:

+ فالبنية التحتية (التي تعتبر الرافعة الأساس لشبكة الإنترنيت) متدنية للغاية لدرجة تجعل سبل الارتباط بالشبكة (فما بالك بالإبحار فيها) أمرا شبه مستحيل على الأفراد كما على المؤسسات سواء بسواء.

فمن عدد الخطوط الهاتفية (القار منها كما الجوال) المرصودة بالعالم ما بين العام ١٩٧٥ و ١٩٩٥ لم تنتقل النسبة إلا من ٠,٠١ إلى ٠,٣ بالمائة بالنسبة للخطوط القارة ومن ٠,٠١ إلى ١٠ بالمائة بالنسبة للخطوط النقالة. وهي نسب جد متدنية بالقياس إلى باقي الدول والمجموعات الأخرى (٦٠ بالمائة لأمريكا، ٤٠ بالمائة لأوسيانيا و ٣٤ بالمائة بالنسبة للاتحاد الأوروبي).

+ وعدد مستخدمي شبكة الإنترنيت من العرب منخفض جدا، إذ قياسا إلى ال ١٧٠ مليون مستخدم بالولايات المتحدة (إحصاءات العام ٢٠٠٠) أو ال ١١٥ مليون بأوروبا، فإن الدول العربية لم تبلغ إلا بالكاد المليوني مستخدم كما يظهر من الجدول التالي[٢٤]:

الجهة	عدد مستعملي الإنترنيت (بالملايين)
كندا والولايات المتحدة	167,12
أوروبا	113,14
آسيا/الباسيفيك	104,88
أمريكا اللاتينية	16,45
إفريقيا	3,11
الدول العربية	**1,90**

الجدول ١: عدد مستخدمي الإنترنيت حسب الجهات (نونبر ٢٠٠٠)

+ وعدد الخدومات (وهي القلب المحرك لشبكة الإنترنيت) لم يتجاوز لكل الدول العربية ال ١٠٠٠ خدوم في الوقت الذي تحصى فيه هذه الخدومات بالملايين بجهات أخرى من العالم كما يظهر بالجدول أدناه[٢٥]:

الجهة	١٩٩٥	١٩٩٦
أمريكا الشمالية	6 428 458	10 717 487
أوروبا	2 177 637	3 521 825
آسيا	743 947	1 585 295
أمريكا اللاتينية	565 390	1 164 362
أوسيانيا	363 290	599 744
إفريقيا جنوب الصحراء	51 588	104 158
البلدان العربية	**2759**	**9119**

الجدول ٢: تقدير عدد خدومات الإنترنيت ما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٦

+ وعدد مزودي خدمات الإنترنيت (وهم عارضو سبل الارتباط) لا يتجاوز بالدول العربية مجتمعة ال ١٥٠ مزود معظمهم حكوميون تحكمهم لوائح وتشريعات وإجراءات معقدة.

+ واللغة العربية لا تظهر بجل الإحصاءات الرسمية الدولية إلا ضمن نافذة "لغات أخرى" ولا تتعدى نسبة حضورها بشبكة الإنترنيت ال ٢ بالمائة ضمن اللغات المتواجدة بالشبكة كما يتبين ذلك من الجدول التالي[٢٦]:

اللغة	نسبة التواجد بالإنترنيت (العام ٢٠٠٣)
الإنجليزية	45%
الإسبانية	4,87%
الفرنسية	3,97%
الإيطالية	2,38%

البرتغالية	2,05%
الرومانية	0,10%
الألمانية	6,24%
لغات أخرى	35,39%

الجدول ٣: نسبة اللغات بشبكة الإنترنيت (العام ٢٠٠٣)

+ وعدد المواقع العربية المتواجدة بالشبكة ضعيف جدا ليس فقط جراء تدني عدد مزودي الارتباط، ولكن أيضا نتيجة السياسات التكنولوجية التي لم تراهن على الإنترنيت كثيرا[٢٧]:

الدولة	رمز الدولة بالإنترنيت	عدد مزودي الارتباط	عدد المواقع على الشبكة
الجزائر	dz	1	...
العربية السعودية	sa	23	450
البحرين	bh	3	990
مصر	eg	60	1710
الإمارات المتحدة	ae	1	2160
العراق	iq	...	90
الأردن	jo	7	990
الكويت	kw	2	900
ليبيا	ly	...	...
المغرب	ma	30	2800
موريطانيا	mr	...	...
عمان	om	1	540
فلسطين	ps	8	270

قطر	qa	1	450
السودان	sd	...	...
سوريا	sy	...	270
تونس	tn	9	...
اليمن	ye	1	180

الجدول ٤: عدد مزودي خدمات الإنترنيت، المستعملون وعدد المواقع بالدول العربية (٢٠٠١)

لا يبدو لنا الأمر (على الأقل بناء على ما سبق من معطيات) مجرد انعكاس طبيعي لحداثة ارتباط البلدان العربية بشبكة الإنترنيت من شأنه تبرير ذات التدني، تسويغ ذات المرتبة ضمن دول العالم وتفسير ضعف تواجد اللغة العربية بها، بقدر ما يبدو لنا ترجمة لواقع البحث العلمي والإبداع التكنولوجي الذي يجد بشبكة الإنترنيت التمظهر والتجلي.

٢ -٢ - تدني وضعية البحث العلمي والإبداع التكنولوجي بالوطن العربي

ليس من المبالغة في شيء القول بأن جانب البحث العلمي والإبداع التكنولوجي بالوطن العربي إنما يبدو الحلقة الأضعف في برامج "السياسات التكنولوجية" التي اعتمدتها جل الدول العربية منذ مرحلة "الاستقلالات الوطنية" وإلى الوقت الراهن.

والحقيقة أن الواقع المتدني الذي يطاول مكانة البحث العلمي لا تتمظهر تجلياته الكبرى فقط في العديد من المؤشرات المعتمدة لقياسه ولا في حالة عدم التنسيق المؤسساتي الواضح بين العناصر المتداخلة في العملية إياها على المستويات القطرية، ولكن أيضا بجانب تغييب البعد القومي الذي من المفروض أن ينظم ذات العملية ويفسح لها في مجال التشكل والتطور.

هناك، فيما نتصور، ثلاثة مؤشرات كبرى تدلل، بما لا يدع مجالا للمزايدة كبير، على تدني مكانة ومركز البحث العلمي ضمن "السياسات التكنولوجية" التي تنهجها الدول العربية منذ أكثر من أربعة عقود:

+ المؤشر الأول ويرتبط بالنسبة الضئيلة التي تخصصها الدول العربية (مجتمعة وعلى المستويات القطرية) من نواتجها الداخلية الخام للبحث العلمي، إذ لا تتعدى في المتوسط ٠,٢ من الدخل الوطني الإجمالي (كما يتضح من الجدول ٥) مع وجود تباين نسبي بين دولة عربية وأخرى[٢٨].

المنطقة أو مجموعة البلدان	معدل الإنفاق من الدخل القومي الإجمالي (نسبة مائوية)
الولايات المتحدة، اليابان، السويد	3,1
ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، أستراليا، كندا	2,4
اليونان، البرتغال، إسبانيا	0,7
تركيا، المكسيك	0,4
البلدان العربية	0,2

الجدول ٥: معدل الإنفاق كنسبة من الدخل القومي الإجمالي في عدد من الدول (١٩٩٠ -١٩٩٥)

وتبرز إحصائيات اليونسكو للعام ٢٠٠٤ أن الدول العربية مجتمعة لم تخصص للبحث العلمي إلا ما يعادل ١,٧ مليار دولار أي ما نسبته ٠,٣ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي... في حين أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل مثلا (ما عدا البحث العسكري) تجاوز ٢,٦ بالمائة من حجم إجمالي إنتاجها القومي في العام ١٩٩٩ وقارب ال ٥ بالمائة سنة ٢٠٠٤.

وعلى الرغم من التباين النسبي في مخصصات البحث العلمي بين دولة عربية وأخرى (كما يظهر ذلك من الجدول٦) فإن خاصية الضعف والتدني تبقى الخاصية الكبرى لها مجتمعة(٢٩):

البلد	نسبة الإنفاق على البحث العلمي
مصر	٠,٤
الأردن	٠,٣٣
المغرب	٠,٢
سوريا ، لبنان، تونس، السعودية	٠,١

الجدول ٦: نسبة الإنفاق على البحث العلمي في بعض الدول العربية (١٩٩٩)

ليس ثمة من شك إذن أن الخاصية المشتركة للبلدان العربية إنما تدني مستويات ما يرصد من الداخل الإجمالي الخام للبحث العلمي ليس فقط بالقياس إلى الدول المتقدمة الكبرى، بل وأيضا بالاحتكام إلى معطيات دول العالم الثالث الناشئة كالصين أو الهند أو البرازيل أو جنوب إفريقيا أو ما سواها.

+ أما المؤشر الثاني فيرتبط بعدد مراكز البحوث العلمية والتقنية بالبلدان العربية وعدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير بداخل ذات المراكز أو بمؤسسات تدور في فلكها بهذا الشكل أو ذاك.

فعلى الرغم من توفر البلدان العربية على عدد لا بأس به من هذه المراكز (كما يبين ذلك الجدول٧) ، فإنها في معظمها ذات نشاط أكاديمي وتطبيقي وليس وظيفيا. ناهيك عن تعذر تحويل نواتج بحوثها إلى مشاريع عملية بحكم غياب هذه التوجهات من غاياتها أو " بسبب غياب المعارف والخبرات والإمكانات اللازمة للقيام بالأنشطة الابتكارية المطلوبة وهي تختلف

بطبيعتها ومتطلباتها عن أنشطة البحث والتطوير المتعارف عليها ضمن المفاهيم السائدة حاليا"([٣٠]):

المجال البحثي	عدد المراكز	النسبة المائوية	عدد الأقطار العربية الموجودة فيها
الزراعة والموارد المائية	٧٦	٢٧	١٥
الصناعة	٣٤	١٢	١٤
التشييد والإعمار	٨	٣	٧
الصحة والتغذية والبيئة	٤٣	١٦	١١
الفضاء والاستشعار عن بعد	١٧	٦	١٠
الطاقة	٢٢	٨	١٢
العلوم الأساسية والصرفة	١١	٤	٦
المعلوماتية والحاسوب والاتصالات	٥	٢	٤
التقانات الحيوية	٤	١	٤
الإلكترونية	٤	١	٣
أخرى	٥٤	٢٠	١٥

<u>**الجدول ٧: عدد مراكز البحوث العلمية والتقانية (خارج الجامعات) في الأقطار العربية حسب مجالات التخصص وعدد الأقطار العربية الموجودة فيها**</u>

أما العلماء والمهندسون العاملون بالبحث والتطوير فإن عددهم (قياسا إلى كل مليون من السكان) ضعيف عوما ليس فقط بالقياس إلى الدول الكبرى، بل وأيضا إلى المتوسط العالمي المتداول حاليا كما يبرز من الجدول التالي[٣١]:

الجهة	عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير إلى كل مليون من السكان
العالم	١٠٠٠
أمريكا الشمالية	٤٠٠٠
أوقيانوسيا	٣١٠٠
أوروبا	٢٤٠٠
شرق وجنوب آسيا	٥٠٠
البلدان العربية	٣٠٠
امريكا اللاتينية والكارايبي	٢٥٠
إفريقيا جنوب الصحراء	٢٠٠

الجدول ٨: عدد العلماء والمهندسين لكل مليون من السكان

+ أما المؤشر الثالث فيتعلق بالانخفاض الواضح لإنتاجية العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير وكذا ضعف المردود العلمي والتكنولوجي المترتب عن ذلك، ناهيك عن التواضع الكبير في عدد براءات الاختراع المسجلة بالولايات المتحدة الأمريكية أواخر تسعينات القرن الماضي.

والواقع أن عدد ذات البراءات إنما هو من الضآلة مما يؤشر على الضعف البنيوي لمنظومات البحث والتطوير العربية كما يظهر ذلك من الجدول التالي(٣٢):

البلد	عدد براءات الاختراع
البحرين	٦
مصر	٧٧
الأردن	١٥
الكويت	٥٢

عمان	٥
السعودية	١٧١
سوريا	١٠
الإمارات	٣٢
اليمن	٢
كوريا الجنوبية	١٦٣٢٨
إسرائيل	٧٦٥٢
تشيلي	١٤٧

الجدول ٩: عدد براءات الاختراع المسجلة بالولايات المتحدة الأمريكية من بلدان عربية وغير عربية

أما الإنتاجية، فإن التقديرات تشير إلى أن ما ينشر بالوطن العربي سنويا لا يتعدى ١٥ ألف بحثا... لو قسناه إلى عدد هيئة التدريس البالغ ٥٥ ألف، لتبين أن معدل الإنتاجية يبقى في حدود ٠,٣ وهو وضع متردي، إذ لا يمثل إلا ١٠ بالمائة من معدلات الإنتاجية بالدول المتقدمة... و ٧٠ بالمائة من إنتاجية علماء إسرائيل (كانت النسبة ٤٠ بالمائة سنة ١٩٦٧).

اما المردود العلمي والتكنولوجي فالجدولان التاليان لا يحتاجان إلى كثير جهد لتبيان الضعف والتدني[٣٣]:

الدولة	علوم وهندسة	علوم أساسية	علوم الأرض	الطب	التقانة	علم الاجتماع	المجموع
مصر	١١٩٢	٦٠٧	٥٢	٣٧٠	١٥٠	١٣	٢٣٨٤
الأردن	١٥٧	٥٧	٩	٦٢	٢٣	٦	٢٨٦
تونس	١٥٨	٧٢	٦	٢٥	٩	٢	٢٧٢
العربية السعودية	٦٦٠	١٣٥	٢٨	٣٦٦	١٠٤	٢٨	١٣٢١

العالم							١٠٣١٤١٨

الجدول ١٠ : المردود العلمي التنموي والتكنولوجي العربي

الدولة	صادرات المنتجات عالية التكنولوجيا (القيمة/ألف دولار	صادرات المنتجات عالية التكنولوجيا (نسبة من مجموع الصادرات الصناعية)	براءات الاختراع
مصر	2407	0,17	1210
الكويت	9164	0,40	-
السعودية	6898	0,74	1058
البرازيل	2554167	9,21	31983
الهند	1313690	5,09	88292
اليابان	94776541	25,96	417974
ماليزيا	31419191	54,49	6451
الولايات المتحدة	170681303	32,96	236692

الجدول ١١ : المردود التنموي والتكنولوجي للبحث والتطوير في بعض الدول العربية (١٩٩٥ - ١٩٩٧)

قد لا تبدو المؤشرات السابقة كافية في حد ذاتها للوقوف عند الواقع المتدني للبحث العلمي والإبداع التكنولوجي بالوطن العربي، لكنها لا تكتمل إلا باستحضار عنصرين اثنين آخرين لا يقلان عن المؤشرات إياها أهمية...ورمزية :

+ الأول ويتعلق بغلبة مصادر التمويل الحكومية على معظم برامج البحث والتطوير في البلدان العربية لدرجة يجعلها السمة المشتركة الأبرز لذات البرامج قياسا إلى ما سواها من مجموعات ودول (كما يبدو من الجدول ١٢) وكذا

ضعف مساهمة القطاع الخاص من ذات البرامج كما يوضح ذلك الجدول١٣ (٣٤) :

البلد	تمويل حكومي	الصناعة ومؤسسات الأعمال	الجهات الخارجية	الهبات
اليابان	٢٢	٦٧	-	١١
الولايات المتحدة	٣٣	٦٣	-	٤
إسرائيل	٤٣	٨	٤١	٨
تركيا	٦٥	٢٩	٣	٣
مصر	٨٦	٤	٨	٢
الأردن	٧٨	١٢	٨	١

<u>الجدول ١٢ : مصادر تمويل برامج البحث والتطوير لبعض الدول (١٩٩٧ - ١٩٩٩)</u>

المصدر	النسبة من المجموع الكلي (نسبة مائوية)
تمويل حكومي	61,5
ميزانيات الجامعات (حكومية)	27,8
القطاع الخاص	9,2
تمويل خارجي	7,8

<u>الجدول ١٣ : مصادر تمويل برامج البحث والتطوير في الدول العربية (١٩٩٩)</u>

+ أما العنصر الثاني فيرتبط بالغياب شبه التام لثقافة التنسيق والتكامل التي غالبا ما تحكم منظومات شبيهة لمنظومات البحث والتطوير:

فالحكومات العربية تعتبر نشاطات البحث العلمي والإبداع التكنولوجي إذا لم تكن ترفا، فعلى الأقل ضمن مؤخرة "الأولويات الضاغطة" التي تستوجب بداية المطاف ضمان المأكل والمشرب والسكن والتطبيب والتعليم وغيرها لشرائح من البشر في تزايد متسارع وباحتياجات تزداد حجما ونوعا مع الزمن.

والعديد من الأساتذة المفروض اشتغالهم بقضايا البحث والتطوير بالوطن العربي لا يتطلعون إلى ذلك إلا إذا كان يخدمهم في ترقياتهم الأكاديمية أو يحسن من ظروف العيش لهم ولأبنائهم.

والقطاع الخاص لا يعتبر البحث والتطوير عامل إنتاجية وتنافسية، بقدر ما ينظر إليه كعامل تكلفة و يحول أمره، بالتالي، إلى الحكومات بحكم "عدم الاختصاص"... وقس على ذلك.

كل هذا لا يصب فقط في تقويض سبل التنسيق بين الحكومات ورجال الأعمال والمؤسسات الجامعية أو ذات الاختصاص، بل وأيضا في الحيلولة دون بروز لبنة علمية وتكنولوجية بالإمكان الانطلاق منها والبناء على أساسها...وهو أمر تسهل ملاحظته على المستويات القطرية كما على المستوى القومي سواء بسواء.

٢ -٣ - في " مجتمع المعرفة العربي"

بصرف النظر عن تباين التحديدات لمصطلح "مجتمع المعرفة" وبغض الطرف عن السياقات العامة التي استنبتته هنا وهناك، فإن واقع المعرفة بالوطن العربي يجعل من توظيف المصطلح إياه إذا لم نقل تمويهيا فعلى الأقل متجاوزا على الحقيقة بمحك الواقع.

هناك، فيما نتصور، أربعة جوانب كبرى بالإمكان رصدها (وقد رصدتها من ذي قبل تقارير الأمم المتحدة عن المنطقة العربية) تبين حال المعرفة بالمنطقة إياها وتستشرف على ضوئها سبل بلوغ مجتمعات المعرفة كما تتوجه بصوبها العديد من الدول (بما فيها الدول الصاعدة بآسيا أو بأمريكا اللاتينية):

+ الأول ويتعلق بواقع "معرفة القراءة والكتابة". بهذا الجانب يقول التقرير بأنه على الرغم من تراجع معدل ونسبة الأمية بين البالغين من ٦٠ بالمائة سنة ١٩٨٠ إلى ٤٣ بالمائة أواسط تسعينات القرن الماضي، فإن حجم الأمية الأبجدية بالمنطقة العربية في تزايد لدرجة دخلت معه المنطقة العربية القرن الجديد بأكثر من ٦٠ مليون أمي جلهم من النساء وبالمناطق الريفية (مع العلم أنه لا يستفيد من "التعليم ما قبل المدرسي" إلا مليونين ونصف طفل عربي ومن التعليم النظامي إلا ٥٦ مليون سنة ١٩٩٥ مع تزامن ذلك وتراجع الإنفاق على التعليم الذي انخفض بالنسبة للفرد الواحد من ٢٠ إلى ١٠ بالمائة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥).

هذا الواقع، تقول تقارير الأمم المتحدة، لا يمكن إلا أن يفرز واقعا مختلا تتراجع بصلبه مستويات التحصيل والقدرة على التحليل والابتكار، ناهيك عما يترتب عن ذلك من فجوة مع سوق العمل وغيره. وهو ما يفترض "إصلاحا تعليميا شاملا" يكون أساسه "النشر الكامل للتعليم".

+ الجانب الثاني ويرتبط بواقع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالمنطقة العربية جراء سياسات النقل التكنولوجي المعتمدة وسيادة " سياسات تكنولوجية" أفرزت فجوة رقمية في المعلوميات والاتصالات (كونها هي "ركيزة مجتمع المعرفة") وغيبت إمكانات استنبات "سياسة معلوماتية على صعيد العالم العربي" تكون له الموجه والناظم.

بالتالي، فإن اختلال منظومة البحث والتطوير بالوطن العربي لم تفرز فقط حالة اختلال على مستوى التنمية في مدخلاتها، بل أفرزت اختلالات كبرى على مستوى المخارج، أي على مستوى التأثير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما سواها.

+ أما الجانب الثالث فيكمن في ملاحظة تدني "عنصر المحتوى" (سيما باللغة العربية) الذي هو "عصب مجتمع المعرفة" وعنصر منافسة اللغة العربية بالشبكات الألكترونية.

هـذا ناهيـك عـن ضـعف مسـتويات الإنتـاج العلمـي والتكنولـوجي باللغـة العربيـة وتدني نسبة الترجمة([٣٥]) إليها وضآلة ما تتم رقمنته وإيلاجه بشبكة الإنترنيت وما سوى ذلك.

قد يكون بعض من المسؤولية (بهذه النقطة تحديدا) قائم بجهة اللغة العربية (كون شبكة الإنترنيت لاتينية اللغة بامتياز) ، لكن الجزء الأكبر منها إنما يبدو لنا في أهلها، أي الثاوين خلف إنتاج أو على الأقل رقمنة ما توفر باللغة العربية وتوفيره بالشبكة إياها.

بالمحصلة إذن: إذا كانت المواقع العربية بالإنترنيت ضعيفة بدرجات متقدمة (حجما وعددا وتصميما)، وإذا كان البحث العلمي والإبداع التكنولوجي بالوطن العربي ضعيفا ومترديا، وإذا كانت السياسات التكنولوجية لا تعمل بجهة بناء وإقامة مجتمعات للمعرفة... فهل العيب في ذلك (والسبب أيضا) متأت من اللغة العربية (التي يشاع أنها لا تساير تطورات تقنيات العصر) أم ترى أن الإشكال، كل الإشكال كامن في أهلها لا فيها هي بحد ذاتها؟

قد يكون في التساؤل الأول بعض من الوجاهة وقد يكون بالتساؤل الثاني بعض منه أيضا، لكن وجه الصواب، فيما نتصور، إنما يكمن بعضه تأكيدا في اللغة وبعضه الأكبر مؤكدا في القائمين عليها ساسة وأهل اللغة المتخصصين ذاتهم.

٣ - هل اللغة العربية لغة معرفة وتكنولوجيا؟

إذا بات من الثابت منذ مدة أن اللغة (الطبيعية تحديدا) هي الوسيلة الأساس لتمكين الفرد من إدراك العالم والتعبير عنه، وإذا كان من المؤكد أنها مكمن هويته ولسان حال ثقافته في الزمن والمكان، وإذا كان من القائم أنها أداته المثلى في الاتصال والتواصل، فإنه من الثابت أيضا والقائم والمؤكد أن العديد منها غدت مكمن تحديات جوهرية في العقود الخمسة الأخيرة جراء تقدم مد الاقتصاد المعلوماتي والمعرفي وتزايد وتيرة تبادل السلع الرمزية بين

الدول والشعوب وتدافع تيارات المعلومات والبيانات والمعطيات والمعارف تفترض لغات "اصطناعية" للإمساك بها أو الإبحار في مواقعها أو استيعاب مضامينها ومحتوياتها.

وعلى الرغم من غنى اللغة العربية وثرائها (كتابة ونطقا ونحوا وإبداعا لفظيا وثروة لفظية وكثافة في المضمون)، فإنها تعاني اليوم (كمحصلة بالأساس) من أزمة حقيقية ليس بجانب كونها وسيلة اتصال وتواصل أو وعاء رموز وتمثلات ومعتقدات، ولكن تحديدا بجانب قصورها البنيوي في إنتاج المعرفة وترويجها على مستوى بني جلدتها كما على المستوى العالمي (سيما في ظل تزايد مد العولمة اللغوية)... لدرجة دفعت البعض إلى اعتبارأنها تكاد " تصبح عاهة ثقافية مستديمة"(٣٦).

والسر في ذلك لا يرجع فقط "إلى اسباب داخلية مرتبطة ببنية هذه اللغة بقدر ما هو راجع لضعف تلمس العلاقة الوثيقة، من لدن النخب المتخذة للقرار بما فيها جزء من المثقفين، بين النمو اللغوي من جهة وبينه وبين النمو الاقتصادي وبينه وبين توطين تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبينه وبين التواجد في فضاء الشبكات المعلوماتية، وأخيرا بين هذا الوجود وبين استمرار العربية كلغة وكحضارة"(٣٧).

٣ -١ - العربية في محك العولمة اللغوية

تختزل المعاهد المختصة(سيما المعهد الصيفي للسانيات بأمريكا) العولمة اللغوية في قدرة لغة دولة ما على التداول على نطاق واسع إذا لم يكن النطاق العالمي الشاسع فعلى الأقل النطاق الإقليمي الأقل ضيقا. وترتكز في ذلك على مجموعة مؤشرات تبدو لها أنها كافية للقول بأن هذه اللغة أو تلك معولمة أم لا:

+ الأول ويرتبط باللغات التي يتعدى عدد الناطقين بها ال ١٠٠ مليون نسمة، فأحصت، وفق ذلك، ثمان لغات هي الصينية والإسبانية والإنجليزية والبنغالية والهندية والبرتغالية والروسية واليابانية... دونما احتساب اللغة العربية التي

ينطقها (نظريا على الأقل) ما يناهز ال ٣٠٠ مليون واعتبار الفنلندية والعبرية لغات هامة على الرغم من أن ناطقيها لا يتعدوا خمسة مليون بالنسبة للأولى وأقل من ذلك بالنسبة للثانية (ربما بسبب قوة الدولتين العلمية والتكنولوجية والاقتصادية وغير ذلك).

+ المؤشر الثاني ويتعلق بدرجة سعة الانتشار الجغرافي للغة دولة ما والذي يضفي عليها طابع العولمة كاللغة الإنجليزية مثلا التي تنتشر على رقعة جغرافية تضم ٦٧ دولة متواجدة بالقارات الخمس على عكس الصينية أو الروسية التي، وإن كان عدد الناطقين بهما جد مرتفع، فهي محصورة بفضاء جغرافي محدود.

+ المؤشر الثالث ويحيل على استعمال لغة دولة ما كلغة ثانية وهو ما يزيد حتما من مكانتها ومن قوتها. فاللغة الإنجليزية ليست فقط اللغة الرسمية لما يناهز سبعين دولة، ولكن أيضا لكونها تستعمل من لدن ما يزيد على مليار ونصف المليار بالعالم.

+ المؤشر الرابع ويتعلق بالوظائف الاجتماعية للغة (بالتجارة أو بالعلم والتكنولوجيا أو بالدين أو بغيرها)، إذ كلما تعددت الوظائف الاجتماعية (والسياسية والاقتصادية أيضا) كلما تكرس تميزها وتقوى موقعها القانوني على المستوى العالمي أو الجهوي.

وإذا كانت اللغة العربية لغة رسمية لأكثر من عشرين دولة، فإنها أيضا لغة ما يزيد عن مليار من المسلمين ولغة دولية بالعديد من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية وما سواها.

يبدو إذن (على الأقل بالاحتكام إلى هذه المؤشرات) أن اللغة العربية هي ضمن اللغات المركزية المعتمدة بأكثر من دولة ومنظمة، لكنها مع ذلك ليست لغة معولمة فما بالك أن تكون لغة العولمة كما هو الشأن بالنسبة للغة الإنجليزية أو الفرنسية أو ما سواهما.

والسبب في ذلك لا يكمن فقط في محدودية الناطقين بها (أو المستعملين لها) ولا في انحسار الفضاء الجغرافي الذي تغطيه أو لضعف ما في بناها وهياكلها، وليس فقط لأنها "غير معتمدة" كلغة للاقتصاد والمال والأعمال وتبادل السلع والخدمات، ولكن أيضا وتحديدا لأنها ليست لغة العلم والتكنولوجيا والشبكات والمعارف والمعلومات التي تتخذ منها العولمة الحالية المنطلق والمصب. بالتالي فضعف مكانتها هو من ضعفها في هذا الجانب أولا وبالمحصلة النهائية.

٣ -٢ - اللغة العربية في محك الإنتاج المعرفي العالمي

تقاس إنتاجية لغة ما بعدد مخرجاتها من منشورات علمية رصينة وبراءات اختراع وبنوك معطيات وعدد المواقع بالإنترنيت، وعدد مزودي الخدمات بها وعدد البوابات والعناوين التي تمكن الإبحار بهذه اللغة بالشبكات الافتراضية.

وعلى الرغم من هشاشة وشح البيانات الإحصائية المتعلقة بإنتاجية اللغة العربية (لأسباب متشعبة ومتعددة)(٣٨)، وعلى الرغم من قصور المقاييس إياها لضبط الإنتاجية (من قبيل بوابات عربية باللغات الأجنبية أو براءات اختراع العلماء العرب بالغرب أو المنشورات العلمية باللغات غير العربية وغير ذلك)، على الرغم من كل ذلك فإن ما يتوفر من بيانات يبين بجلاء ضعف إنتاجية اللغة العربية ضمن ما سواها من اللغات العالمية.

وقد رصدت الدكتورة نزهة بلخياط الحضور المتفاوت للغات العالم بالفضاء الواقعي كما بالفضاء الافتراضي لتبين هشاشة مكانة اللغة العربية بالفضاءين(٣٩):

السكان/الإنتاج المعرفي للغات	إنجليزية	فرنسية	إسبانية	ألمانية	روسية	يابانية	عربية
نسب سكان العالم	630 10,3%	130 2,3%	375 6,25%	82 1,32%	145 2,4%	127 2,1%	284 5%
نسب الإنتاج العلمي	-80	4-6%	1-2%	3-5%	1-2%	2-3%	1-1,5%

والتقني	85%						
نسب إنتاج قواعد المعطيات	75-80%	4-5%	2-3%	2-4%	- - -	2%	- - -
عدد ونسب مزودي الخدمات	82,50 %	1,91%	1,23%	4,78%	0,26%	3,28%	0,01%
نسب صفحات الويب	54,3%	5%	4%	10%	3%	5%	1,6%
نسب عدد مستعملي الشبكات حسب اللغة	58%	3,7%	8,7%	8,6%	- - -	7,9%	1,2%
نسب عدد مستعملي الشبكات لعدد السكان	58,4% الأمريكيين	38% الفرنسيين	25,2% الإسبان	51,2% الألمان	- - - الروس	54,5% اليابانيين	5,26% العرب

الجدول ١٤ : تقسيم الإنتاج الفكري والتواجد على الشبكات حسب السكان وحسب اللغات

لا يبدو لنا أن الإشكال هنا قابل للمناقشة والمزايدة، إذ الخريطة الجيولغوية وكذا خريطة الإنتاج العلمي واضحة جلية:

+ فعدد الإصدارات لا يتعدى بالنسبة لكل الدول العربية ٦٥٠٠ عنوان مقابل ٤٢٠٠٠ لأمريكا اللاتينية وأكثر من ١٠٠٠٠٠ لأمريكا الشمالية. بالتالي فنسبة الإنتاج الفكري العربي لا تتعدى ال ١ بالمائة من الإنتاج العالمي.

+ واللغة الإنجليزية لا تحتل فقط المرتبة الأولى على مستوى المنشورات العلمية والتقنية، بل وكذلك على مستوى قواعد المعطيات ومزودي الإنترنيت وعدد صفحات الويب بما يتجاوز نسبة ال ٨٠ بالمائة. في الوقت الذي تحتل فيه اللغة الفرنسية المرتبة الثانية فيما يخص الإنتاج العلمي والتقني والمكانة الثالثة على مستوى صفحات الويب والرابعة فيما يتعلق بمزودي الخدمات. أما اللغة الإسبانية فتحتل المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج العلمي والتقني وكذلك على مستوى إنتاج قواعد المعلومات... وهكذا دواليك بالنسبة لباقي اللغات الأخرى المبينة بالجدول السابق.

+ أما مكانة اللغة العربية فهي متدنية جدا ليس فقط على مستوى الإنتاج العلمي والتقني (لا تتجاوز النسبة ال ١,١ بالمائة)، ولكن أيضا على مستوى إنتاج صفحات الويب (١,٦ بالمائة) وعدد مستعملي شبكة الإنترنيت (١٥ مليون بداية العام ٢٠٠٤ بنسبة ٥,٢٦ بالمائة من ساكنته) وعدد المواقع المصاغة باللغة العربية والتي لا تعدو في غالبيتها سوى اجتهادات أفراد وفي إطار عمل غير ممأسس.

لا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى بعد نسب المقروئية للإنتاجات المعرفية المتواجدة بالشبكة، إذ النسب إياها تبقى رهينة إتقان اللغات الكبرى المستعملة بالإنترنيت (الإنجليزية تحديدا) في واقع تسوده الأمية الأبجدية والمعلوماتية.. وهو ما يعني أن بلوغ معارف ومعلومات الشبكة لا يدركه إلا نفر قليل من العرب خالقين بذلك طبقتين جديدتين: "العارفين باللغات الحية" وبالتالي المستفيدين، و"غير العارفين بها" والذين هم بالتالي عرضة للإقصاء والتهميش(٤٠).

٣ -٣ - بعض من مكامن الخلل

بغض الطرف عن التخلف العلمي والتكنولوجي العام الذي طاول المنطقة العربية (جراء استبداد سياسات النقل التكنولوجي وتعذر سبل استتبات منظومة عربية لذلك)، وبصرف النظر عن إكراهات الأمية وعسر بلوغ الشبكات لهذا السبب أو ذاك، فإن الثابت حقا أن الدول العربية لم تعمد لحد بداية هذا القرن إلى إيلاء المعرفة حقها وإيلاء الشبكات الكبرى (وفي مقدمتها الإنترنيت) المكانة التي تفترضها العولمة ويستوجبها مد الاقتصاد المعلوماتي والمعرفي المتقدم:

+ فالدول العربية لم تعمد إلا بخجل كبير إلى توثيق التراث الفكري العربي/الإسلامي (المكتوب بالعربية أو المترجم) توثيقا علميا، ليس فقط على مستوى الجمع والتصفيف والمعالجة الأولية، ولكن أيضا على مستوى الحوسبة

والفهرسة والتصنيف. إذ تبقى معظم الإنتاجات مشتتة بين المكتبات وفهرستها دون المستوى وسبل الاطلاع عليها غير مضبوطة.

إن المطلوب حقا بهذا الجانب إنما العمل على تقوية اللغة العربية في حد ذاتها بالتنظير كما بالنحو كما بالدلالة كما بالمعجم. والمطلوب أيضا تقوية المجامع اللغوية العربية التي على تعددها تشكو ضعف الإمكانات وتبدل السياسات وغياب التصور اللغوي القار والغير الخاضع للمزايدات على اساس من هذه الخلفية أو تلك.

إن الباحثين في مجال هندسة اللغة يؤكدون أن ولوج اللغة العربية لمجال الإعلام يشترط إبداعا جديدا يواكب رهانات المجتمع إياه وتحدياته اصطلاحا ونحوا وصرفا وتركيبا ودلالة.

ومعنى هذا أن اللغة العربية مطالبة بإبداع مفردات ومصطلحات جديدة تساير الوتيرة المتسارعة التي تبدع بها اللغات الأخرى مصطلحاتها (٦٠٠٠ سنويا للغة الإنجليزية وما بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بالنسبة للغة الفرنسية).

ومعناه كذلك أن القواعد اللغوية مطالبة (على مستوى الصوت كما على مستويي الصرف والتركيب والدلالة) بإعادة نظر جذرية للخروج من القواعد الجامدة التي سادت لقرون مضت ولم تعمد إلى الحركة بغرض مسايرة عصر المعلومات والمعرفة.

ومعناه أيضا أن المعاجم اللغوية مطالبة بالتجديد على مستوى المفردات والتراكيب كما على مستوى الاستعمالات التي من المفروض أن تبسط لتواكب سبل ومناهج المعالجة الآلية لتخدم باقي الفروع اللغوية من قبيل الصرف الآلي والإعراب الآلي ونظم التحليل الدلالي الآلي وقس على ذلك. بالتالي، فنحن هنا إنما بإزاء " قصور في العتاد المعرفي لمعظم منظرينا اللغويين بعد أن أصبحت مسألة اللغة ساحة ساخنة للتداخل الفلسفي والعلمي والتربوي والإعلامي بل التكنولوجي أيضا"(٤١).

+ والدول العربية غير مهتمة (حكومات ومؤسسات مختصة) برقمنة ذات التراث كمرحلة أولية لإدماجه بالشبكة (باللغة العربية و/أو مترجما) وتمكين القراء والباحثين من بلوغه دونما تكلفة كبيرة أو عوائق جغرافية أو ما سواها. فالعديد من الوثائق لا تزال بصيغتها الورقية الأصل لا تستطيع الصمود كثيرا أمام تعرية الزمن وإن تسنى لها ذلك فهي غالبا ما توضع برفوف المكتبات ولكأنها جزء من التراث المتجاوز أو من البكائيات يقول البعض.

صحيح أن عملية الرقمنة مكلفة نسبيا، لكن ذلك بالإمكان تجاوزه عبر التنسيق بين المكتبات والمتاحف والجامعات وما سواها. وهو أمر بحاجة (وبحاجة فقط) إلى عزيمة من هذا الطرف كما من ذاك.

+ والدول العربية لم تدمج الشبكة في أسلاك التعليم المختلفة كمدخل لتكريس أشكال التعليم الجديدة أو في أفق الجامعات الافتراضية التي نراها من حولنا بالعديد من دول العالم...هذا ناهيك عن سيادة اللغات الأجنبية دونما أن يتماشى ذلك وسياسات للتعريب تكون الحامل الأساس للمعرفة والرافد لباقي مصادر المعلومة والثقافة. وهو ما يتراءى لنا بينا في عدم اعتماد العديد من الحكومات العربية للغة العربية كلغة تعليم وبحث أو فرضها بالمؤتمرات العلمية واللقاءات الرسمية وهكذا.

على سبيل الختم

من المكابرة العقيمة حقا القول بأن اللغة العربية لا تعيش حالة أزمة حقيقية متأتية من ماضيها القريب كما من واقعها الحالي كما لربما من مستقبلها المنظور.

والواقع أن التحديات التي تواجه اللغة العربية بداية هذا القرن (كما من ذي قبل) إنما توحي ولكأن الخيط الناظم لها قد فقد ولم تعد قادرة على الفعل:

+ فهي في محك من العولمة اللغوية وعولمة التيارات الرمزية (بيانات ومعلومات ومعارف وغيرها) لم تستطع مجاراتها ولا الاندماج في ناصيتها عبر تطويعها

للنقل التكنولوجي أو موطنتها للسلع اللامادية التي تجول غير عابئة بالحدود أوالسيادات الوطنية أو ما تبقى منها.

+ وهي غدت في محك من منظومة الاقتصاد المعرفي الذي تتجاوز أبعاده يوما عن يوم ما كان سائدا في عصور المادة المباشرة أو عهود الإنتاج الصناعي الخالص أو نظم التنظيم الهرمي الذي يسيد الرئيس ولا يعير كبير قيمة للمرؤوس.

+ وهي في محك من البحث العلمي والإبداع التكنولوجي كونها (أو كون أبنائها) توقفوا عن الإنتاج التقني باستحضار لها أو البحث العلمي بالاحتكام إلى مرجعيتها، فأضحت بالتالي كما لو أنها " غير صالحة" لذلك ما دامت سبل الاشتغال العلمي والإبداع تتم من خارج منظومتها، بل ولا تدرك إن هي اعتمدتها لغة أو تبنيا حتى.

+ وهي باتت في آخر سلم التصنيفات بشبكات المعرفة (بناء للمواقع بالإنترنيت وتزويدا للخدمات وإبداعا للنظم والبرامج المعلوماتية وما سواها)، وغدت كما لو أنها "لا تصلح" حاملا للشبكات المعرفية التي تنتج المعلومات والمعارف وتروجها على المستوى العالمي.

ومكمن الخلل هنا لا يتمثل في التهافت المتسارع لبلوغ الشبكات، بل في ضعف قواعد المعلومات بالعربية التي من المفروض أن تكون ذات الشبكات حاملها، الممرر لمضامينها ولمحتوياتها([٤٢]).

+ وهي تبدو كما لو أنها متجمدة في بنيتها الداخلية، فلم تفرز المفردات ولا المصطلحات الضرورية التي من شأنها مواكبة عصر الشبكات، بل بقيت مرتكنة إلى أنماط في الصرف والإعراب والنحو والدلالة معقدة من المتعذر حقا إدماجها بشبكات مفتوحة ولينة وغير ممركزة.

والعلة هنا إنما كامنة في ندرة الدراسات المقاربة والتقابلية للغة العربية سيما بجانب توليد الاشتقاقات وتوليد المفاهيم وإعادة النظر في علم الصرف. ولعل

العلاقة بين نظم التوليد هاته وبين علوم البيولوجيا الجزيئية وعلم نفس الذكاء والتوليد البيولوجي بقادرة على الدفع بهذا الاتجاه، اتجاه البحث بجهة الاستفادة من اللغة العربية الطبيعية لإفراز لغة اصطناعية تماشي هندسة نظم الآلات والحواسيب وما سواها.

+ وهي بقيت رهينة مجامع في اللغة العربية غير قادرة على الإبداع وغير قادرة على الاستقلال إزاء الجهات الإدارية التي تملي عليها الشكل والمضمون (على خلفية من الفرنكفونية أو الأنجلوفونية أو ما سواها)... ف" تنتقي من إشكالية اللغة العربية ما تقدر على تناوله لا ما تحتاج إليه اللغة العربية بالفعل"(٤٣). والدليل في ذلك تعثر برامج التقييس أو ارتباطها بهذه الدولة أو تلك مما يترتب عنه تكاليف مرتفعة وضعف في مجال تبادل المعطيات والبيانات باللغة العربية على المستوى القومي.

+ وهي، فوق كل هذا وذاك، لم تستوعب الحركية الجديدة التي اضحت بموجبها اللغة أداة للغزو والاختراق من لدن منظومات سيميائية تتغيأ الهيمنة والتفرد: إن اللغة باتت "اشد الأسلحة الإيديولوجية ضراوة وذلك بعد أن فرضت القوى السياسية وقوى المال والتجارة سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيري"(٤٤).

إن إشكالية اللغة العربية (زمن العولمة وتزايد مد الاقتصاد المعرفي واقتصاد الشبكات وتطور التكنولوجيا والمعارف) إنما هي في جزء منها كامنة فيها بنيويا، لكن الجزء الأكبر كامن في أهلها وذويها وأيضا في الناطقين بها على مستوى اللهجات.

المسألة منظومية (تطاول كل الروافد الاقتصادي منها كما الاجتماعي كما السياسي كما الثقافي كما النفسي كما غيرها) وليست حكرا على اللغة العربية.

فالفجوات هنا، يقول نبيل علي، قائمة على مستويات التنظير اللساني والمعجم وتعلم اللغة العربية والاستخدام اللغوي والحوسبة، وأيضا على مستوى الموارد البشرية وموارد المعلومات اللغوية والتوثيق اللغوي.

لكنها قائمة أيضا بجانب تضارب برامج الإصلاح والإصلاح المضاد بكل الدول العربية وهو ما يفرز (جراء سياسات التعريب المرتجلة والغير سليمة) برامج تعليمية غير مناسبة سرعان ما يتم تجاوزها بأرض الواقع بعد حين من التطبيق.

اللغة العربية من هنا لا " تكتنز" العجز، لكن هذا الأخير متأت من التحدي الذاتي الداخلي الذي لم يستطع أبناؤها رفعه ومن التحدي الخارجي الملازم لطبيعة التوزيع الجيولغوي العالمي (وللعمل أيضا) والذي تعمل اليابان مثلا (عبر توظيف تفوقها التكنولوجي في المجال المعلوماتي كي تنتزع الزعامة اللغوية لتكتل الدول غير الناطقة بالإنجليزية)(٤٥).

بالتالي، فوضع العربية المتخلف على مستوى مسايرة عولمة تيارات الرموز وتقدم مجتمعات المعرفة إنما هو من وضع التخلف العام الذي يطاول المنطقة العربية وخلاصها من الوضع إياه هو من خلاص المنطقة برمتها، إذ الثابت أن سيطرة الإنجليزية مثلا على شبكة الإنترنيت هو من قوتها الاقتصادية والمالية والتجارية والعلمية والتكنولوجية التي جعلت من اللغة إياها لغة العالم أو تكاد: الترهل هو ترهل منظومة بكاملها وليس ترهل رافدها اللغوي لوحده.

اللغة لا يمكنها أن تعطي إلا بالقدر الذي يستطيع أبناؤها منحها، وحل معضلتها بإزاء المعرفة أو التكنولوجيا أو الشبكات الافتراضية هو من حل معضلتها أولا وأخيرا بأرض الواقع.

الحواشي

(1) - يحيى اليحياوي، "العولمة، أية عولمة؟"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء - بيروت، ماي ١٩٩٩.

(٢) - يحيى اليحياوي، "العولمة الموعودة: قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا"، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٩٩.

(3)- El Yahyaoui. Y, « Internet et société de l'information : essai sur les réseaux du savoir », Ed. Boukili, Kénitra, 2001. □

(4)- Castells. M, « La société en réseaux », Ed. Fayard, Paris, 1998. □

□(5) - غيتس. بيل، "المعلوماتية بعد الإنترنيت"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مارس ١٩٩٨.

(٦) - توفلر. ألن، " تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة"، ترجمة فتحي بن رشوان ونبيل عثمان، الدار □الجماهيرية للنشر، مصراتة، ١٩٩٢.

(7) - راجع في حركية المفاهيم: يحيى اليحياوي" في العولمة والتكنولوجيا والثقافة"، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٢.

(8) - يحيى اليحياوي، "العرب والتكنولوجيا والتوزيع العالمي للمعرفة"، قيد النشر.

(9) - ألا يقال إن اللغة هي مكمن الذات والهوية؟

(١٠) - لسنا علماء لغة ولا خبراء معاجم حتى يكون بمستطاعنا مساءلة الجوانب اللغوية ذات الطبيعة التقنية الخالصة. الغرض هنا إنما ملامسة الرهانات والتحديات الكبرى التي تواجه اللغة العربية في زمن التعدد اللغوي (والتوزيع الجيولغوي العالمي) وتزايد وتائر التبادلات احتكاما إلى هذه المنظومة اللغوية أو تلك.

(11) - على الأقل بجانب أن اللغة هي التي تتمظهر الثقافة من خلالها، أعني تضمن لها سبل الاتصال والتواصل.

(١٢) - لم يكن مانويل كاسطيلس مخطئا عندما أطلق على ذلك عبارة المنظومة. أنظر كتابه:

Castells. M, « La galaxie internet », Ed. Fayard, Paris, 2001.

□

(13) - محمد مرارياتي، "اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا المعلومات والتعريب"، مجلة العربية ٢٠٠٠، العدد الثاني، ٢٠٠٠

(14) – Viveret. P, « Capitalisme informationnel et émergence d'une société civique planétaire », Actes du colloque de Morsang sur Orge (Sans référence).□

(15)- Cartier. M, « Le nouveau monde des infrastructures », Fides, Montréal, 1997.□

(16)- De Bandt. J, « La nouvelle économie : économie, système ou société ? », Faire Savoirs, n° 2, Octobre 2002. □

(17)- El Yahyaoui. Y, « Les télécommunications à l'épreuve des mutations : Etat, monopole, déréglementation et concurrence », Ed. Okad, Rabat, 1995. □

(18) - وهو الخطاب الذي تبنته المنظمات الدولية وروجت له روافد اقتصادية وسياسية بالعالم الثالث.

(١٩) - وهو طرح سليم ظاهريا لكنه يتغاضى عن واقع المنافسة التي تذكيها روافد الملك الكوني هذا سيما الرافد التكنولوجي والمعرفي.

(20) - نفس الشيء مع اللغة إذ لا تعلم (تقول النظريات اللسانية) إلا وفق اللغة الطبيعية واحتكاما إلى رموزها.

(٢١) - كيف لها التموطن وهي "منقولة" ومحملة بمنظومة قيم صاغتها وفق حاجياتها وصممتها نزولا عند واقع الطلب القائم من بين ظهرانيها؟

(٢٢) - راجع بهذه النقطة: يحيى اليحياوي، "احتقار الديموقراطية: دراسات في آليات الاستبداد الجديد"، منشورات عكاظ، الرباط، مارس ٢٠٠٥.

([23]) - يقول روني ماهو، المدير العام السابق لليونسكو، إن التنمية هي عندما تتحول التقنية إلى ثقافة.

([24]) - الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٠١.

([25]) - الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٠١.

([26])- DTIL, année 2001.□

□([27]) - الاتحاد الدولي للاتصالات، مارس ٢٠٠١.

□([28]) - معين حمزة، "التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية" (مصدر مجهول).

□([29]) - تركيبات للمؤلف من مصادر مختلفة.

[30]) - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (وآخرون)، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣"، نيويورك، ٢٠٠٤.

□)

□([31]) - اليونسكو، ١٩٩٥

[32]) - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (وآخرون)، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣"، نيويورك، ٢٠٠٤.

□)

□([33]) - معين حمزة، "التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية" (مصدر مجهول).

□([34]) - معين حمزة، "التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية" (مصدر مجهول).

□([35]) - منذ إنشاء بيت الحكمة من لدن المامون لم يترجم العرب إلا ما ترجمته إسبانيا في عام واحد.

□([36]) - نبيل علي، "الثقافة العربية وعصر المعلومات"، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٥، يناير ٢٠٠١.

(٣٧) - نزهة إبن الخياط، "اللغة وإشكالية الانتقال إلى مجتمع المعرفة في العالم العربي"، ضمن أوراق الندوة الدولية حول "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣"، مركز الدراسات الدستورية والسياسية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ١٦ - ١٧ أبريل ٢٠٠٤.□

(٣٨) - لعل أقوى هذه الأسباب احتراز الحكومات ودوائرها من مخاطر ترويج المعلومات والمعارف، إذ تعتبر هذه الأخيرة أداة سلطة وتسلط لا أداة نمو وتنمية.□

□(٣٩) - نزهة إبن الخياط، "اللغة وإشكالية الانتقال إلى مجتمع المعرفة في العالم العربي"، مرجع سابق الذكر.

(٤٠) - راجع بهذه النقطة: يحيى اليحياوي، "عن أي مجتمع للمعرفة يتحدث التقرير؟"، ضمن أوراق الندوة الدولية حول "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣"، مركز الدراسات الدستورية والسياسية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ١٦ - ١٧ أبريل ٢٠٠٤.□

□([41]) - نبيل علي، "الثقافة العربية وعصر المعلومات"، مصدر سابق الذكر.

([42])- El Yahyaoui. Y, « La technologie ne renvoie pas uniquement à l'accès mais aussi et davantage à l'usage », Interview à E-Marrakech (disponible sur le site de l'auteur : www.elyahyaoui.org).□

□([43]) - نبيل علي، "الثقافة العربية وعصر المعلومات"، مصدر سابق الذكر.

□([44]) - نبيل علي، "الثقافة العربية وعصر المعلومات"، مصدر سابق الذكر.

□([45]) - المفارقة أن اليابانيين يكتبون لبعضهم البعض باللغة اليابانية ويكتبون للآخر باللغة الإنجليزية.